



خطوات غير ثابتة

صحيفة دايلى صباح، المقربة من النظام التركي، إنه قد يؤدي إلى "انهيار" العلاقات بين تركيا وقطر. وأثارت الصحيفة ضجة، حيث كتبت في افتتاحيتها "هذا التحالف، الذي يبدو أنه لا يتزعزع، أصبح اليوم مهدداً من داخله". واتهمت الصحيفة الجزيرة الإنكليزية بأنها "تنشر دعاية مضادة لتركيا تحت أذعأ الصحافة المستقلة والحيادية"، في تغطيتها للعملية العسكرية التي تشنها تركيا ضد الأكراد في شمال شرق سوريا. جمعت الفوضى التي استشرت في المنطقة منذ سنة 2011 تركيا بقطر، بالإضافة إلى طرف ثالث، كونهما مثلث الفوضى، وهذا الطرف هو إيران، التي اجتمعت أيضاً مع قطر على خلفية أزمة الأخيرة مع دول الخليج العربي ومصر.

كما تتفاخر تركيا وإيران بتحالفهما المعلن، لكن المراقبين يؤكدون أنه بدوره تحالف هش، يسعى إلى التمسك على الولايات المتحدة وللتفافف على الدور الروسي، ومستقبله لن يكون أفضل من مستقبل التحالف الذي يجمع الدول الثلاث: قطر وتركيا وإيران.

تخشى من أن نوبان الجليد في العلاقات السعودية القطرية قد يؤثر سلباً على الوجود العسكري التركي في قطر.

منغصات التحالف

استشرف ترمبلي هذا الخوف في بيان اردوغان في الدوحة، حيث بعد تكرار التأكيد على أن الأمن القطري، بالنسبة إليه، هو نفسه الأمن التركي، قال اردوغان "أولئك الذين يطالبون بإغلاق القاعدة لا يعرفون أن قطر هي صديق بلدنا في الأيام الصعبة. لم نترك أصدقائنا وحدهم، ولن نتركهم، نحن نهتم بسلام واستقرار الخليج، نتفق أن هذه المنطقة تؤثر على السلام والاستقرار في الشرق الأوسط".

وقال دايفيد روبرتس "يمكن أن يستغرق منحدر الهبوط وقتاً... نحن عند الذروة، وربما نزل قليلاً من الذروة". وبالحديث عن مؤشر النزول، يلتفت مراقبون في حديثهم عن "منغصات" التحالف بين أنقرة والدوحة إلى التوتر "الخفيف" الحاصل في مطلع شهر نوفمبر الماضي، بسبب برنامج عرضته قناة الجزيرة الإنكليزية والذي قالت

"الجغرافيا ستنتصر في النهاية... أعتقد أن دول مجلس التعاون الخليجي ستدرك في نهاية المطاف مدى قواسمها المشتركة. وسويدي هذا على الأرجح إلى حدوث تحول تدريجي في العلاقات بين تركيا وقطر، قبل أن تتحول الأخيرة مرة أخرى إلى علاقاتها مع جيرانها الخليجيين". ويبدو أن هذا أكثر ما يقلق الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، الذي استبق قسمة دول مجلس التعاون الخليجي الأخيرة بزيارة إلى قطر أثنى فيها على "الدوحة التي وقفت مع أنقرة في لحظات صعبة". وشهدت الزيارة، التي دامت يوماً واحداً توقيع الجانبين على 7 اتفاقيات في عدد من المجالات.

كما أشاد اردوغان بأمر قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في معرض رده على سؤال وجه له حول القادة التاريخيين الذين تأثر بشخصياتهم، وذلك خلال مشاركته، الثلاثاء 10 ديسمبر، في برنامج لجامعة بيلكنت بأنقرة، وقال إنه "شباب وديناميكي، ويقف إلى جانب الدول الفقيرة، أما في أوروبا فلا أجد قائداً بالمعنى الحقيقي حالياً". وقال محلل الشأن التركي في موقع "مونتور" بينار ترمبلي، إن أنقرة

دوائر الاقتصاد والمال التركية تخشى استدارة قطرية

تحالف أنقرة والدوحة ضرورة مؤقتة

دولار، وهي مجموع الاستثمارات القطرية المباشرة في تركيا، جزءاً من عملية مؤقتة يخشى من أن تنتهي بانتهاء الأسباب التي أدت إلى التحالف بين تركيا وقطر.

المصالح تحدد العلاقة

من خلال تقارب، أساسه دعم الحركات الإسلامية المتشددة التي يكاد يحصل إجماع دولي على تجريمها وتصنيفها في خانة الإرهاب، بحثت قطر لدى تركيا عن حاضنة إقليمية لها بديلة عن الحاضنة الخليجية، في مسعى لا يخلو من مخاطر ومحاذير. ويصف المراقبون تقارب أنقرة والدوحة بأنه تحالف مصلي، لجهة قيامه على "نزوات سياسية"، مرتبطة بوجود إسلاميين على رأس الدولة التركية، مشيرين إلى أن ذلك التحالف سيزول بزوال حكومة العدالة والتنمية من الحكم.

كما يصفون ذلك التحالف بـ"الأعرج" نظراً لعدم تكافؤ طرفيه، ما يجعل قطر المعزولة في محيطها القريب، عرضة للاستغلال وحتى الإبتزاز من قبل تركيا التي تفوقها قدرات في كل المجالات.

ولملمحا تحت الدوحة عن حاضنة، تحاول أنقرة، عبر الأموال القطرية، التعويض عن بعض خسائرها الاقتصادية الناجمة عن الوضع الإقليمي المتوتر الذي ساهمت أصلاً في خلقه. ويشير دايفيد ليبسكا، الكاتب في موقع أحوال تركية، إلى أن العلاقة الوثيقة التي ظهرت بين تركيا وقطر في السنوات الأخيرة نشأت بدافع الضرورة أكثر حتى من التقارب الأيديولوجي.

ويذهب خبراء إلى أبعد من ذلك، معتبرين أن ما تتطلع إليه تركيا من قطر يتجاوز الاستثمارات والتوافق الأيديولوجي، معتبراً أن الدوحة لا تتفصل عن "خارطة التواجد العثماني" التي يسعى إليها اردوغان. وتحدث في هذا السياق دايفيد روبرتس، المحاضر في كلية كينغز كوليدج لندن ومؤلف كتاب "قطر: تامين الطموحات العالمية للمدينة الدولة"، قائلاً "يمكننا العودة إلى قرن من الزمان أو أكثر... كان الأتراك العثمانيون، لديهم موطن قدم في قطر لعدة عقود". وتوقع ليبسكا "تآكل التحالف بمجرد أن تتمكن الدوحة من إنهاء الأزمة مع جيرانها الخليجيين". كما قال روبرتس

كثف الرئيس التركي رجب طيب اردوغان في الفترة الأخيرة من الإشادة بالعلاقة التركية القطرية. وواكب وسائل الإعلام التركية بشكل لافت زيارته إلى قطر في شهر نوفمبر الماضي، وعملت على تضخيم أهمية المكاسب الاقتصادية الناتجة عنها. مع ذلك، فشلت أنقرة في إخفاء ملامح القلق التي تسود دوائرها المالية والعسكرية والسياسية من انقلابات قد تحدث في العلاقة مع الدوحة.

لندن - شهدت العلاقات التركية القطرية تطوراً سريعاً وربطت بينهما أسس أيديولوجية وأوضاع سياسية مستجدة وعابرة في المنطقة. كان لهذا "التقارب" السياسي تأثير على الميزان التجاري التركي بعد أن فتحت قطر أسواقها للشركات والبضائع التركية؛ كما تعهدت الدوحة في 2018، بتقديم 15 مليار دولار كاستثمارات مباشرة لدعم الاقتصاد التركي، إلا أن ذلك لا يبدو كافياً لطمأنه دوائر الاقتصاد والمال التي تخشى استدارة قطرية.

تخشى تلك الدوائر من تأسيس برامج ومشاريع كبرى على أسس وعود بلد صغير مثل قطر معزول في محيطه ومحاصر بالكثير من المشاكل التي صنعتها قيادته، ومعروف بتاريخه "الانقلابي" على الحلفاء. فالدوحة كانت من أبرز أصدقاء الرئيس السوري بشار الأسد، والعقيد الليبي الراحل معمر القذافي، لكنها انقلبت عليهما ودعمت جماعات المعارضة التي أشعلت الحروب في هذين البلدين وفي غيرها، وهي اليوم تواجه مقاطعة من أقرب الدول إليها.

قابل غور مدير بنك الأترنايف التركي يعكس القلق من مواقف قطر بلغة الأرقام الملتبسة

وثمن قابل غور، مدير عام "الأترنايف بنك" التركي، في تصريحات لوكالة أنباء الأناضول، "زيادة مقدار اتفاقية مبادلة العملات بين بنك قطر المركزي ونظيره التركي"، مشيراً إلى أنها بمثابة إجراء مهم للغاية من أجل تعزيز العلاقات التجارية بين البلدين من خلال عملتيهما. وعكست تصريحات غور القلق التركي من مواقف قطر عندما استخدم لغة الأرقام في إشارات غامضة. وبدا أن واضحا حين عرض بشكل ملتبس أرقام

هل تلبى مواصفات الحكومة المرتقبة مطالب المحتجين العراقيين

وفي هذا السياق تعود مهمة حصر السلاح بيد الدولة لتكون من المسؤوليات العاجلة للحكومة الانتقالية الجديد، كما إعادة الاعتبار للمؤسسة العسكرية والأمنية المستقلة من التأثيرات الحزبية. ودعا المستشار السابق لعدل عبدالمهدي، ليث شحر، رئيس الحكومة الانتقالية إلى وضع قادة المنظومة السياسية الحالية تحت الإقامة الجبرية لحين انتهاء التحقيقات في الكسب غير المشروع واستغلال السلطة والاستيلاء على عقارات وممتلكات الدول.

اسم محمد شياع السوداني طرح من قبل كتلة فتح كبالون اختبار للشارع

لكن، يبدو للمراقبين أن هذه الإجراءات العاجلة لن تكسر شوكة الأحزاب الماسكة بالمال العام والتي ما زالت تمتلك القدرات على توظيفه في المرحلة الانتخابية المقبلة. من هنا يرى المراقبون أن الأيام المقبلة لن تكون سهلة لا في صفة الانتفاضة التي قدمت هذه الدماء من أجل اهدافها النبيلة، ولا في صفة الأحزاب التي أدمت النهب والفساد والارتهاق للأجنيبي، مع أن التوقعات تشير إلى انحسار مد تلك الأحزاب وانتهاء مرحلة التضامن والتحالف على المصالح لكي يداري كل فصيل من تلك الفصائل السياسية هوموه دون اهتمام بالحلفاء.

ائتلاف الوطنية، مواصفات الحكومة الانتقالية المقبلة في رسالته، الأحد، إلى رئيس الجمهورية. ورأى أن الحكومة المقبلة يجب أن تكون "مصغرة ومؤقتة لا يتجاوز سقفها عاما واحداً ولا ترشح للانتخابات، تهيئ لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة بقانون انتخابات جديد". لا بد أن تقوم الحكومة الجديدة بوظيفتها المؤقتة في بيئة سلمية تنطفي فيها كتلة النار التي أشعلتها الميليشيات التابعة في الولاء والتنفيذ لإيران. وأن يختفي مسلسل الترويع للشباب المنتفض، بما يتطلب من رئيس الوزراء الجديد أن يمنع كما يقول الكاتب العراقي مشرق عباس "استمرار التداخل والارتباك في عمل الأجهزة الأمنية الرسمية التي تعجز عن كشف أعمال القتل والإختطاف المستمرة ضد المظاهرين".

إن المهمة العاجلة للحكومة الانتقالية أو المؤقتة هي إجراء تحقيق قضائي عادل وشفاف وعلني للجريمة الكبرى التي حصلت وتحصل منذ الأول من أكتوبر ولحد اليوم، ومحاكمة المتورطين بالسدم العراقي. وهذا ما يلبي رغبات ونداءات المجتمع الدولي. السفير البريطاني في العراق، ستيفن هيكي، كان أكثر صراحة في التعبير عن الموقف البريطاني حيث طالب الجيش العراقي بحماية المظاهرين السلميين من هجمات مسلحة وبمحاسبة عاجلة لقتلة هؤلاء المظاهرين مهدياً بان بريطانيا سيكون لها خيارات أخرى تتعلق بعلاقتها بالعراق إذا استمرت هذه الأوضاع.

الاستحواذ والمحاصرة الحزبية لإجراء التغيير بتنفيذ العدالة ومحاسبة الجناة وحصر السلاح بيد الدولة واستعادة الاستقرار والسلم المجتمعي وتحرير الإرادة والقرار العراقي من أي تدخلات خارجية. فيما قدم إيهاب علوي، رئيس



الكلمة للشارع الغاضب

ما سارت الأمور بسلاسة وبدون مفاجات ميدانية أو سياسية بعد يوم الخميس المقبل. وحددت كتلة رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي شروط الحكومة المقبلة بأن تكون مستقلة عن عقلية وإرادة

سوقود المرحلة الانتقالية. وأبرز هذه المواصفات أن يكون مستقلاً ومن غير مزدوجي الجنسية، ولم يكن وزيراً أو بدرجة وزير أو برلمانياً أو محافظاً، وأن يكون نزيهاً وشفاعاً، ولم تؤشر عليه أي قضية فساد، إضافة لسرعة الإنجاز وترشيح مؤسسات الدولة لقيادة مرحلة مؤقتة ناجحة تقضي إلى انتخابات مبكرة.

لم تتردد كتلة سائرون بقيادة الصدر في رفضها لهذا الترشيح أو لغيره من منتسبي الأحزاب. ودعا نواب كثر من الكتلة المظاهرين إلى إرسال ترشيح من يمثلهم إلى رئيس الجمهورية وسط تفسيرات تستبعد مثل هذا الخيار. وحرروا الكتلة السياسية مما أسموه اللعب بالنار في حال اختارت مرشحاً يخالف تطلعات الشارع.

تكتف المراهنات السياسية المتفككة مع انتفاضة أكتوبر باتجاه وظيفة الحكومة الانتقالية وليس بصورة رئيسية على اسم رئيس الوزراء الجديد الذي لا يتوقع أن يأتي بكامل رغبات الأحزاب التي قد تتنازل مكرهه على أن تكرر مخاوفها على ما سيلي تلك الرسمية، وهي مهمات الحكومة المؤقتة التي سيقدوها رئيس الوزراء الجديد إذا

طرح اسم محمد شياع السوداني، من قبل كتلة فتح ممثلة بهادي العامري ونوري المالكي وقيس الخزعلي كبالون اختبار للشارع وسط رفض من كتلة مقتدى الصدر وتحفظ عمار الحكيم.

وكان الرد علياً من قبل المحتجين منكرين بمواصفاتهم المحددة التي يجب أن تتوفر في رئيس الوزراء المقبل والذي سيقود المرحلة الانتقالية. وأبرز هذه المواصفات أن يكون مستقلاً ومن غير مزدوجي الجنسية، ولم يكن وزيراً أو بدرجة وزير أو برلمانياً أو محافظاً، وأن يكون نزيهاً وشفاعاً، ولم تؤشر عليه أي قضية فساد، إضافة لسرعة الإنجاز وترشيح مؤسسات الدولة لقيادة مرحلة مؤقتة ناجحة تقضي إلى انتخابات مبكرة.

لم تتردد كتلة سائرون بقيادة الصدر في رفضها لهذا الترشيح أو لغيره من منتسبي الأحزاب. ودعا نواب كثر من الكتلة المظاهرين إلى إرسال ترشيح من يمثلهم إلى رئيس الجمهورية وسط تفسيرات تستبعد مثل هذا الخيار. وحرروا الكتلة السياسية مما أسموه اللعب بالنار في حال اختارت مرشحاً يخالف تطلعات الشارع.

تكتف المراهنات السياسية المتفككة مع انتفاضة أكتوبر باتجاه وظيفة الحكومة الانتقالية وليس بصورة رئيسية على اسم رئيس الوزراء الجديد الذي لا يتوقع أن يأتي بكامل رغبات الأحزاب التي قد تتنازل مكرهه على أن تكرر مخاوفها على ما سيلي تلك الرسمية، وهي مهمات الحكومة المؤقتة التي سيقدوها رئيس الوزراء الجديد إذا

ماجد السامرائي كاتب عراقي

ما زالت الأحزاب الحاكمة في العراق، ومن خلفها طهران، مصرة على فرض إرادتها باختيار بديل لرئيس الوزراء عادل عبدالمهدي، الذي استقال تحت ضغوط شباب الانتفاضة، وفق مواصفاتها التي لم تغيرها الوقائع الجديدة. وتتعلل هذه الأحزاب مرة بالدستور ومرة أخرى بصيغة التوافق التي انتجت عادل عبدالمهدي الذي فشل في تمثيله إرادة الأحزاب أو في قدرته على الاستجابة لإرادة حركة الاحتجاجات الشعبية.

المصالح المتعارضة بين اطراف هذه الأحزاب والضغط العالي الذي يفرسه قائد فيلق القدس الجنرال قاسم سليماني لمنع حصول أية مكاسب للمحتجين هما ما يعقد المشهد السياسي بالتزامن مع تصعيد الميليشيات المسلحة بالانتقال إلى أسلوب الاغتيالات لناشطى الانتفاضة خصوصاً في بغداد. بعد سنة 2003، كان اختيار رئيس الوزراء يتطلب توافق أربعة فاعلين في العملية السياسية، القوى السياسية البرلمانية والمرجعية في النجف وإيران كلمته في اختيار رئيس الوزراء. أما المرجعية فقد انسحبت من تسمية المرشح وغلقت ابوابها وأصبحت الفجوة كبيرة بين واشنطن وطهران.